

يازجي يصلي للسلام في سورية والاستقرار في لبنان



يازجي خلال زيارته إلى فرييا في شمال اليونان

عن واقع العيش المشترك بين المسيحيين والمسلمين.. وكان مطران ألكساندروبولي أنتيموس، قد ألقى كلمة ترحيبية بالبطريرك الضيف، فنوّذ به «مضامين خطاب البطريرك يوحنا في أثينا، وخصوصا الشق المتعلق بالعلاقة الطيبة مع الإسلام السمح»، فردّ البطريرك يوحنا العاشر بكلمة أكد خلالها أنّ كنيسة أنطاكية وشعب ديارها هو شعب مسالم بكل أطيافه من حقه أنّ يعيش بسلام بخير.. ثمّ صلي «كي يتكفّف الله بعنايته المشرق ويعود إليها سلامها ويحفظ الله لبنان مستقرا».

وكنسياً، وماضياً وحاضراً.. ثمّ تحدث البطريرك يازجي شاركراً باسم كنيسة أنطاكية المطران فرييا على استضافته لراهبات دير البشارة، وصلّى من أجل أن «تستعيد سورية سلامها، ويحفظ لبنان باستقراره، ويحتزّر مطرانا حلب بولس ويوحنا من أسرهما، وقد مرّ على اختطافهما أكثر من عام ونصف وسيط سكوت العالم».

رفع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي الصلاة كي تستعيد سورية سلامها، ويحفظ لبنان باستقراره، ويحتزّر مطرانا حلب بولس ويوحنا من أسرهما. وقد تابع يازجي زيارته السلامية إلى اليونان، وزار الوفد المرافق دار مطرانية فرييا شمال اليونان حيث حظي باستقبال رسمي وشعبي، وكان في انتظاره المطران بنداييمون وفاعليات. ثمّ زار دير القديسة كيرياكي حيث تقم راهبات حلب، وألقى المطران بنداييمون بعد صلاة الشكر، كلمة تطرق فيها إلى عرق العلاقة بين مطرانية فرييا وبطريركية أنطاكية «تاريخياً

حيث دقّت في هويات أصحاب السيارات وأوقفت المطوليين. من جهة أخرى، أقدم مجهولون فجر أمس على كتابة عبارة «الدولة الإسلامية قادمة» على حائط كنيسة سيدة الانتقال في رعية مار يوحنا المعمدان في البلدة. وكان أعيد ترميم الكنيسة منذ فترة غير بعيدة، وهي تقع عند أطراف رشتين، ولا توجد أماكن سكنية بالقرب منها، بينما تحيط بها بساتين الزيتون من كل الجوانب.

وفي إقليم الخروب، دهمت عناصر من مكتب المعلومات التابع للأمن العام شقّتين للسوريين في منطقة السعديات في قضاء الشوف وعرومون في قضاء عاليه، حيث تمّ توقيف سوريين يؤلّفان شبكة لتزوير هويات لبنانية لعدد من السوريين في لبنان. إلى ذلك، ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر على اثني عشر سوريا موقوفاً وخمسة سوريين فارين من وجه العدالة في جرم الانتماء إلى تنظيم إرهابي مسلح بهدف القيام بأعمال إرهابية والاشتراك في القتال ضدّ الجيش اللبناني في عرسال، وذلك سنذا إلى مواد تنصّ عقوبتها القصوى على الإعدام حوارج نقالة عند مداخل مدينة طرابلس وفي الشوارع الرئيسية،



نقطة المصنع

بحنين، اللبناني أحمد محمود درويش، لاشترائه مع آخرين بإطلاق النار على عناصر الجيش. وقد بوشر التحقيق مع الموقوف بإشراف القضاء المختص. وأقامت عناصر من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، حوارج نقالة عند مداخل مدينة طرابلس وفي الشوارع الرئيسية،

عناصر الجيش في أوقات سابقة. وضبطت في حوزة المدعو خالد الشمالي، بندقية حربية ورماتة يدوية مضادة للأليات إضافة إلى كمية من الذخائر الخفيفة والإعتد العسكرية. وسلم الموقوفون مع المضيوبات إلى المرجع المختص. وأوقفت قوى الجيش في منطقة

بجان صادر عن قيادة الجيش، سلم الموقوفون مع الدراجة إلى المرجع المختص لإجراء اللازم. وفي عكار، أوقفت قوة من الجيش في بلدة المحفزة كلا من اللبنانيين: خالد محمد الشمالي، محمود حسين موسى، أحمد فرج الشمالي وفرج محمد الشمالي، لمشاركتهم في إطلاق النار على

معارضو التمديد يحمّلون المسؤولية للنظام السياسي «التغيير والإصلاح» سيدرس القانون تمهيداً للطعن

لقاء الأحزاب رفض التمديد: انتخاب رئيس ضرورة ملحة ولكن ليس أي رئيس

الجمهورية يجب أن يكون صاحب تمثيل شعبي حقيقي وليس رئيساً كما تيسر، وأن يكون إلى جانب المقاومة ودعمها ويدرأ أن الشراكة بين الجيش والمقاومة هي التي تحمي لبنان اليوم إن كان في مواجهة «إسرائيل» أو في مواجهة الإرهاب التكفيري، وأي رئيس للجمهورية لا يستطيع أن يكون شريكاً في محاربة مشروع الإرهاب لا يمكن أن يكون رئيساً في المرحلة المقبلة».

وأعلن لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية رفضه «التمديد لمجلس النواب بما فيه القوى التي شاركت في التمديد». واعتبر اللقاء في بيان بعد اجتماعه الدوري في دار رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وثام وهاب في الجاهلية، «أنّ التمديد اتخذ كخيار بديل للفراغ»، مؤكداً «ضرورة إجراء الانتخابات في أقرب فرصة متاحة، وبخاصة إذا جرى انتخاب رئيس للجمهورية وكذلك إنجاز قانون للانتخابات عصري وعلى أساس النسبية».

وشدّد اللقاء على «ضرورة دعم الجيش والوقوف إلى جانبه إن كان ظالماً أو مظلوماً في هذه المواجهة التي رغم أننا نعلم بأنه مظلوم فيها وليس ظالماً، لافتاً إلى «أنّ الهيئة الإبرانية قد حركت الكثير وهي حتى لو لم تقبل من بعضهم سناتني بالخير الكبير للجيش نتيجة نكيات معينة من بعضهم».

وأشار في تصريح إلى «أنّ هذا الأمر يجب أن يكون حازماً أساسياً للذهاب إلى مؤتمر تأسيسي لإعادة تكوين السلطة على أسس وطنية وتمثيلية صحيحة تتأخذ في الاعتبار مصلحة اللبنانيين في بناء دولة عصرية تضمن لهم حقوقهم ومصالحهم الوطنية بدل دولة المزرعة والمحاصصة ودولة الطوائف والمذاهب والمغانم والارتباط بالمشايخ الخارجية المشبوهة التي هددت الاستقرار والأمن وطمعت العيش وجعلت من اللبنانيين غرباء في وطنهم ومتسولين على أبواب السفارات للحصول على تأشيرات للهروب من بلدهم طلباً للرزق والأمن والأمان».

المسؤولة عن تردي الأوضاع»، مشيراً إلى «أنّ الظروف المعقدة لا تسمح بإجراء الانتخابات، ولو جرت وفق قانون الستين الانفصالي المذهبي لكانت كارثة أكبر من كارثة التمديد». ودعا شاتيلافي بتصريح، النواب «إلى التحرك لإنتاج قانون انتخابي على أساس النسبية وكما جاء في دستور الطائف وفق نظام المحافظة»، منتظراً «خطوة من مجموعة نواب التقدم بتعديل الدستور لانتخاب رئيس جمهورية من الشعب».

الناس وهمومهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما يفرط بالحقوق المدنية للمواطنين اللبنانيين ويزيف إرادتهم الوطنية». وقال: «الطبقة السياسية الحاكمة استندت، كعادتها، على التهويل بالظروف الأمنية القاهرة وبفراغ الفراغ، مغيبة في ذلك تلاقي المصالح الخارجية، وإباحتها بالتمديد، مع أهواء وزعامات داخلية تحكمت بمسار مجلس التسويات والمحاصصة والفساد والرشوة وتزوير الصفقات والتأمّر على مصالح الناس، بدءاً من قانون الإجراءات التهجيري، وتشويه سلسلة الرتب والرواتب، إلى تحكم الطغمة المالية والهيئات الاقتصادية بسياسة اقتصادية اجتماعية تزيد من فقر الناس، من دون أن ننسى سلسلة القوانين الضريبية التي تزيد الفقر فقراً».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

ما زالت المواقف المعارضة للتمديد تتوالى، وقد حملت أحزاب وشخصيات سياسية المسؤولية للنظام السياسي «الذي أدى إلى عجز الطبقة السياسية عن إجراء الانتخابات الرئاسية»، في وقت أعلن عضو كتل التغيير والإصلاح النائب سليم سلبي أنّ التكتل «يسدرس قانون التمديد من الناحية السياسية والقانونية لأخذ القرار النهائي للطعن به».

اللقاء الوطني: لحوار شامل ينطق من المصلحة الوطنية العليا



لقاء الأحزاب مجتمعاً عند وهاب

على قاعدة النسبية.. وأضاف البيان: «مهما علا صوت التطرف فزواله حتمي، لأنّه مبني على أهوام وتزوير حقيقة الإسلام، وما يجري اليوم يعيد إلى الأذهان أنّ هؤلاء الإرهابيين هم أقرب ما يكون إلى الخوارج الذين أقصدوا وقتلوا وشوهوا الدين، إلاّ أنّ خوارج اليوم هم غير خوارج الأمس لا سيما وأنهم مدعومون من الخارج ويتزوّق وجودهم بغياب المؤسسات وتمزق مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي تعاني من الفرق والضعف».

الذي لم تستطع كل الحريات إثبات عكسها». ولفت اللقاء إلى أنّه لا يرى في التمديد «الحل الأمثل»، متعنيا «العمل على إيجاد قانون يراعي التمثيل الشعبي، وأن يتم بعد صدور هذا القانون تقصير عمر المجلس الحالي نحو إجراء انتخابات تشريعية وفق قانون جديد يصحّح التمثيل الشعبي ويكون مبدلاً إلى الإصلاح السياسي في البلاد».

اعتبر اللقاء الوطني «أنّ التمديد للمجلس النيابي ليس الحل الأمثل، أملاً بالعمل على إيجاد قانون يراعي التمثيل الشعبي». وأكد اللقاء أهمية «الحوار الوطني بين كافة مكونات المجتمع وضرورة إنجازها من دون أي شروط مسبقة على أن يشمل كل المكونات السياسية اللبنانية منطلقاً من المصلحة الوطنية العليا».

ورأى الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني عضو اللقاء الوطني وليد بركات أنّ فشل النظام السياسي في لبنان هو الذي أدى إلى عجز الطبقة السياسية عن إجراء الانتخابات الرئاسية وإلى التمديد لمجلس النيابي الحالي. وأشار في تصريح إلى «أنّ هذا الأمر يجب أن يكون حازماً أساسياً للذهاب إلى مؤتمر تأسيسي لإعادة تكوين السلطة على أسس وطنية وتمثيلية صحيحة تتأخذ في الاعتبار مصلحة اللبنانيين في بناء دولة عصرية تضمن لهم حقوقهم ومصالحهم الوطنية بدل دولة المزرعة والمحاصصة ودولة الطوائف والمذاهب والمغانم والارتباط بالمشايخ الخارجية المشبوهة التي هددت الاستقرار والأمن وطمعت العيش وجعلت من اللبنانيين غرباء في وطنهم ومتسولين على أبواب السفارات للحصول على تأشيرات للهروب من بلدهم طلباً للرزق والأمن والأمان».

وجه رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير ججعج، عبر صفحته على «فيسبوك»، نداءً إلى «كل من هم ضدّ الفراغ وإلى كل من يقولون أنهم ضدّ التمديد وإلى كل من يدعون للعمل لمصلحة المسيحيين وإلى كل من يريد خيراً لهذا البلد، أن ننزل جميعاً إلى المجلس النيابي اليوم قبل الغد ونتخب رئيساً، فيسقط التمديد وتجنب الفراغ وتبدا الحياة السياسية في لبنان بالإستقامة».

ووجه رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير ججعج، عبر صفحته على «فيسبوك»، نداءً إلى «كل من هم ضدّ الفراغ وإلى كل من يقولون أنهم ضدّ التمديد وإلى كل من يدعون للعمل لمصلحة المسيحيين وإلى كل من يريد خيراً لهذا البلد، أن ننزل جميعاً إلى المجلس النيابي اليوم قبل الغد ونتخب رئيساً، فيسقط التمديد وتجنب الفراغ وتبدا الحياة السياسية في لبنان بالإستقامة».

وفي هذا السياق، أكد عضو كتل التغيير والإصلاح النائب سليم سلبي «أنّ قانون التمديد لمجلس النواب يسدرج على جدول أعمال التكتل وسيتم درسه من الناحية السياسية والقانونية لأخذ القرار النهائي للطعن به».

وأشار الحزب الشيوعي اللبناني في بيان إلى أنه «تمديد يكمل ولاية كاملة لمجلس أثبت فشله في التشريع والمحاسبة، وفي معالجة قضايا

والتغيير والإصلاح».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

وأشار الحزب الشيوعي اللبناني في بيان إلى أنه «تمديد يكمل ولاية كاملة لمجلس أثبت فشله في التشريع والمحاسبة، وفي معالجة قضايا

والتغيير والإصلاح».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

وأشار الحزب الشيوعي اللبناني في بيان إلى أنه «تمديد يكمل ولاية كاملة لمجلس أثبت فشله في التشريع والمحاسبة، وفي معالجة قضايا

والتغيير والإصلاح».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».

واعتبر الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد «أنّ إقدام المجلس النيابي على تمديد ولايته مرة ثانية يتنافى في شكل تام مع الديمقراطية التي ترتكز إلى تداول السلطة، ويدل إلى أنّ الممارسة الديمقراطية في لبنان ليست أكثر من شكلية بعيدة كل البعد من المبادئ والقيم الديمقراطية الحقيقية».